

## ■ السعودية الأولى عالمياً في مؤشر الاقتصاد الكليّ



والـ 58 فيما يخص الصحة، و25 للمهارات، و19 في أسواق الإنتاج، و89 لسوق العمالة، والـ 38 للنظام المالي، و17 على مستوى حجم السوق، و36 على مستوى بيئة الابتكار.  
المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

تصدّرت المملكة العربية السعودية، بحسب التقرير السنوي الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي 2019، دول العالم في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي، في وقت سجلت فيه تقدماً بواقع 3 مراكز في ترتيب التنافسية بمؤشره العام ليتبوأ اقتصاد المملكة المركز الـ 36 بعد أن كان في المرتبة الـ 39 العام الماضي 2018.

وجاءت السعودية ثالثة فيما يخص "حوكمة التكنولوجيا" والتي تقيس مدى سرعة تكيف الإطار القانوني لنماذج الأعمال التقنية كالتجارة الإلكترونية والاقتصادي التشاركي واستخدام تقنيات المالية، بعد كل من الولايات المتحدة وألمانيا.

ونجحت السعودية وفقاً للتقرير في مسارات تنوع اقتصادها حينما قفزت 3 مراكز في التصنيف، وفيما يخص تبني قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، حلت المملكة في المرتبة 38 عالمياً، بينما جاءت في المرتبة 37 على مستوى المؤسسية، و34 للبنية التحتية، والأولى على مستوى الاستقرار الاقتصادي،

## ■ البنك الدولي يتوقع نموًا 5.8% لمصر



أته ما زال 39% من السكان الذين في سن العمل عاطلين، مما يشير إلى الضعف النسبي في إمكانيات خلق الوظائف بقيادة القطاع الخاص.  
المصدر (موقع العربية. نت، بتصرف)

توقع البنك الدولي أن ينمو اقتصاد مصر 5.8% في السنة المالية الحالية، بانخفاض طفيف عن هدف الحكومة البالغ 5.9% لكن بما يتوافق مع توقع البنك قبل ستة أشهر.

ورفع البنك أيضاً توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي المصري في السنة المالية الماضية إلى 5.6% من 5.5%، مضاهياً تقديرات الحكومة.

وبحسب البنك الدولي فقد حافظت مصر على نموها القوي، مع تحسن نواتج المالية العامة، واستقرار موازين المعاملات الخارجية عند مستويات مواتية بشكل عام. ويتوقع البنك أن يرتفع النمو إلى 6% في السنة المالية 2020-2021، مفترضاً استمرار الإصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي، وتحسن بيئة الأعمال. وكشف البنك الدولي عن أن القطاعات الرئيسية المحركة للنمو هي الغاز والسياحة وتجارة الجملة والتجزئة والعقارات والبناء. وكشف البنك عن زيادة صافي صادرات المنتجات والخدمات والاستثمارات الخاصة، في حين تراجع البطالة على الرغم من

## ■ الموازنة الليبية تحقق فائضاً في الأشهر التسعة الأولى 2019



الماضية 17.14 مليار دولار، لتغذية حسابات المصارف التجارية، وتحويلات الدولة. كذلك بلغت إيرادات مبيعات رسوم النقد الأجنبي وفق برنامج الإصلاح الاقتصادي نحو 16.94 مليار دينار ليبي. وتوزع الإنفاق العام إلى أربعة أبواب؛ وهي المرتبات بنسبة 54% والنفقات التشغيلية للحكومة بنسبة 20% ومشروعات التنمية بنسبة 8% وأخيراً الدعم بنسبة 18%. واحتلت الإيرادات النفطية الصدارة، محققة ارتفاعاً خلال التسعة أشهر الماضية بقيمة 22.7 مليار دينار وارتفاع 2.9 مليار دينار عما هو متوقع في الميزانية.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

كشفت بيانات رسمية صادرة عن مصرف ليبيا المركزي بطرابلس، عن بلوغ حجم الإنفاق العام خلال التسعة أشهر من العام الجاري 29.29 مليار دينار (20.77 مليار دولار)، محققاً فائضاً بقيمة 5.8 مليارات دينار بما هو مقدر من الترتيبات المالية لذات الفترة. ووفقاً للبنك المركزي فإن الإيرادات النفطية والغاز يمثلان المورد الأهم لتمويل الترتيبات المالية (الموازنة العامة) بنسبة 93% من إجمالي الإيرادات، محذراً من استمرار ارتفاع الإنفاق على المرتبات والتي تمثل 54% من إجمالي الإنفاق العام. وبلغ إجمالي المدفوعات من النقد الأجنبي خلال الأشهر التسعة

### Volume Analysis

